قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسبانيا بشأن تعويضات الرعايا الاسبانيين الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسبانيا بشأن تعويضات الرعايا الاسبانيين الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ع

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٤ يونيه سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسبانيا بشأن تعويضات الرعايا الاسبانيين

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسبانيا إذ تبتغيان التوصل إلى اتفاق نهائى بخصوص مطالبات رعايا دولة اسبانيا الذين أخضعت أموالهم وممتلكاتهم الكائنة بالقطر المصرى للإجراءات المقيدة للحقوق التى باشرتها حكومة جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٥٢ وفى سبيل توطيد علاقات الصداقة والتعاون التى تربط بين البلدين .

اتفقتا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

(ا) تقبل حكومة جمهورية مصر العربية أن تدفع كما تقبل الحكومة الاسبانية أن تقبض المبلغ الصافى البالغ قدره ١,٤٠٠,٠٠٠ (مليون وأربعمائة ألف) دولار أمريكى كتصفية لكافة مطالبات الرعايا الاسبانيين قبل الحكومة المصرية الناتجة عن الإجراءات السالبة للحقوق التى باشرتها هذه الأخيرة منذ عام ١٩٥٢

(ب) تدفع حكومة جمهورية مصر العربية المبلغ سالف الذكر إلى الحكومة الاسبانية على ثلاث دفعات متساوية قيمة كل دفعة (أربعمائة وستة وستون ألفا وستمائة وستة وستون دولارا ، ٦٦ سنتا) يتم سدادها بعد سريان مفعول هذا الاتفاق.

الدفعة الأولى : بعد ستة شهور من سريان الاتفاق .

الدفعة الثانية : بعد سنة من تاريخ استحقاق الدفعة الأولى .

الدفعة الثالثة : بعد سنة من تاريخ استحقاق الدفعة الثانية .

(المادة الثانية)

إن المطالبات المشار إليها فى المادة الأولى والتى يتم تسويتها وإبراء الذمة منها بمقتضى هذه الاتفاقية هى مطالبات الرعايا الاسبان عن الممتلكات والحقوق والمصالح فى مصر التى تأثرت بالإجراءات المصرية للإصلاح الزراعى التى اتخذت ضد هذه الممتلكات والحقوق والمصالح وأيضا القرارات المالية التى أصدرتها جمهورية مصر العربية منذ أول يناير سنة ١٩٥٢ وقبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

تعلن الحكومة المصرية ، أنه بالنظر إلى احترام مصر التقليدى لالتزاماتها طبقا للقانون الدولى وبالنظر إلى النصوص الواردة فى الاتفاقات المماثلة والتى سبق أن عقدتها الحكومة المصرية مع الحكومات الأخرى ، فإن المبلغ الإجمالى المشار إليه فى المادة الأولى قد تم التوصل إليه وفقا للقوانين المصرية المطبقة التى تتضمن ، على سبيل المثال لا الحصر القوانين المذكورة التالية :

(أ) فيما يتعلق بالإصلاح الزراعى :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعد التعديل .

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعد التعديل .

(ب) فيما يتعلق بالحراسة :

قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد التعديل .

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

القوانين والقرارات العامة للحراسه .

(ج) فيما يتعلق بالتأميم :

القوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وقوانين التأميم المشابهة الكلية أو الجزئية الصادرة فى جمهورية مصر العربية .

(د) فيما يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

(هـ) فيما يتعلق بالموضوعات المالية والنقدية .

القوانين السابقة والقرارات والتعليمات .

(المادة الثالثة)

تختص الحكومة الاسبانية دون سواها بتوزيع المبلغ المتفق عليه فى المادة الأولى ، تتولى تقسيمه وفقا للطرق التى تتبعها دون أن تتحمل الحكومة المصرية أية مسئولية من أى نوع كانت فى هذا الشأن .

(المـادة الرابعة)

١ — تعلن الحكومة الاسبانية أن السداد الكامل للمبلغ الإجمالى المشار إليه فى المـادة الأولى من هذه الاتفاقية سوف يبرىء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها وديونها المستحقة للرعايا الأسبان فيما يتعلق بجميع المطالبات المشار إليها فى المـادة الثانية من هذه الاتفاقية سواء علمت بها أم لم تعلم .

٢ — يستتبع إبراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها وديونها المستحقة للرعايا الأسبان وفقا للفقرة السابقة (١) من هذه المـادة أن تحل الحكومة المصرية فى كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التى تتضمنها هذه المطالبات بما فيها الحسابات المجمدة محل أصحابها وبدلا منهم .

٣ — بعد دخول الاتفاق الحالى حيز التنفيذ ، فإن الحكومة الأسبانية سوف لاتتبنى أو تعرض على الحكومة المصرية مطالبات الرعايا الاسبان التى أشير إليها وتمت تسويتها بمقتضى هذه الاتفاقية وفى حالة ماإذا قدمت هذه المطالبات من جانب رعايا اسبانيا مباشرة إلى الحكومة المصرية فإنها سوف تحيلهم إلى الحكومة الاسبانية

المـادة الخامسة)

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بابلاغ الحكومة الاسبانيه كلما طلبت منها ذلك بقدر المستطاع أية معلومات تختص بالأموال والحقوق والمصالح التى تناولتها الإجراءات السالبة للحقوق المنوه عنها فى هذا الاتفاق .

(المـادة السادسة)

أحكام الاتفاقيات التى قد تبرمها حكومة جمهورية مصر العربية مع دول أخرى فى المستقبل لتعويض الأموال والحقوق والمصالح التى تستفيد منها حتما وبحكم القانون للرعايا الأسبانيين بقدر ماتكون تلك الأحكام أفضل من الأحكام الواردة فى هذا الاتفاق

(المـادة السابعة)

يسرى هذا الاتفاق والخطابات المرفقة به من اليوم الذى يتم فيه تبادل المذكرات التى تثبت استيفاء جميع الإجراءات الدستورية اللازمة .

تحرر فى القاهرة فى يوم ١٩٨١/٦/١١

من نسختين باللغات الأسبانية والعربية والانجليزية على أن تعتبر النصوص الثلاثة ذات صيغة رسمية وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والأسبانى فإن النص الانجليزى هو الذى يعتد به .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن الحكومة الأسبانية
عبدالعزيز حسن زهوى	البرتولوبيث أرتى
وكيل وزارة الاقتصاد لشئون التعاون الاقتصادى	سفير أسبانيا بالقاهرة

خطاب ملحق رقم (١)

القاهرة فى ١٤/٤/١٩٨٢

إلى صاحب السعادة رئيس الوفد المصرى بالقاهرة .

صاحب السعادة

بالإشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم فى شأن مستحقات ممتلكات الرعايا الأسبان فى مصر والذين أضيروا من الإجراءات المقيدة لحقوقهم بمعرفة الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما بأسماء الرعايا الأسبان الذين أضيروا من الإجراءات المقيدة بحقوقهم ولكن لا تتضمنهم هذه الاتفاقية ولا تسرى فى شأنهم ، وذلك بناء على طلبهم أولأنهم غير قادرين على تقديم الوثائق والمستندات اللازمة لمطالباتهم وهم :

جابريلا اليجرا جاتينيو فيتريو .

ورثة جوان سانشو انتونيني .

فيكتور بنجامين توتيا .

ورثة سالامون بيليش .

ومن المعلوم أن المواطنين الأسبان الأربعة لا تسرى ولا تشملهم هذه الاتفاقية ويصرح لهم أو لورثتهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصفتهم الشخصية أمام السلطات الإدارية أو القضائية لجمهورية مصر العربية وبدون أى مساعدة أو عون من الحكومة الاسبانية للحصول على التعويض أو رد مبالغ ممتلكاتهم .

وأكون شاكرا لسعادتكم بالتفضل بتعزيز الاتفاقية فى هذا الشأن .

سفير أسبانيا فوق العادة

ورئيس الوفد

البرتو لوبيث ارثى

القاهرة فى ١٤/٤/١٩٨٢

خطاب ملحق رقم (١)

إلى صاحب السعادة رئيس الوفد الأسبانى بالقاهرة .

صاحب السعادة

أتشرف بالإفادة أننى تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم، والذى نصه كالآتى :

"بالإشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم فى شأن مستحقات ممتلكات الرعايا الاسبان فى مصر والذين أضيروا من الإجراءات المقيدة لحقوقهم بمعرفة الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما بأسماء الرعايا الاسبان الذين أضيروا من الإجراءات المقيدة بحقوقهم ولكن لاتتضمنهم هذه الاتفاقية ولاتسرى فى شأنهم ، وذلك بناء على طلبهم أو لأنهم غير قادرين على تقديم الوثائق والمستندات اللازمة لمطالباتهم وهم :

جابرييلا اليجرا جاتينيو فيتريو .
ورثة جوان سانشو انتونيني .
فيكتور بنجامين توتيا .
ورثة سالامون بينيش .

ومن المعلوم أن المواطنين الأسبان الأربعة لاتسرى ولاتشملهم هذه الاتفاقية ويصرح لهم أو لورثتهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصفتهم الشخصية أمام السلطات الإدارية أو القضائية لجمهورية مصر العربية وبدون أى مساعدة أو عون من الحكومة الأسبانية للحصول على التعويض أو رد مبالغ ممتلكاتهم " .

وأتشرف أن أبلغكم تأييد حكومتى لما جاء بعاليه .

وتفضلوا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوفد المصرى

عبدالعزيز زهوى

خطاب ملحق رقم (٢)

١٩٨٢/٤/١٤

صاحب السعادة

رئيس الوفد المصرى بالقاهرة

ياصاحب السعادة

بالإشارة إلى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه اليوم بشأن المطالبات المتعلقة بأملاك الرعايا الاسبانيين فى (ج.م.ع.) التى أخضعت للإجراءات المقيدة للحقوق التى فرضتها الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

أتشرف بالإفادة أن الحكومتين توافقان على أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق بمعرفة كل من البنك المركزى المصرى وبنك اسبانيا بمدريد .

وانى أبدى لسعادتكم تقديرى لتكرمكم بتأييد موافقة حكومتكم على ماتقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

سفير اسبانيا فى ج . م . ع

ورئيس الوفد الاسبانى

البرتو لوبيث ارثى

خطاب ملحق رقم (٢)

١٩٨٢/٤/١٤

إلى صاحب السعادة

السفير فوق العادة لاسبانيا فى القاهرة

ورئيس الوفد الاسبانى

ياصاحب السعادة

لقد تشرفت باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ، والذى نصه مايلى :

" بالإشارة إلى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه اليوم بشأن المطالبات المتعلقة بأملاك الرعايا الاسبانيين فى (ج . م . ع .) التى أخضعت للإجراءات المقيدة للحقوق التى فرضتها الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

أتشرف بالإفادة أن الحكومتين توافقان على أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق بمعرفة كل من البنك المركزى المصرى وبنك اسبانيا بمدريد " .

أتشرف بأن أقدم لسعادتكم عظيم التقدير إذا تفضلتم بتعزيز موافقة حكومتكم على هذا الطلب وأتشرف بأن أبلغكم ياصاحب السعادة بموافقة حكومتنا على هذا الطلب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ بشأن الموافقة على اتفاق تعويضات الرعايا الاسبانيين الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية واسبانيا بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعويضات للرعايا الاسبانيين الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية واسبانيا بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/١/٢١ م

كمال حسن على